

بعد تسع سنوات من الحرب الأهلية، أصبحت سوريا دولة فاشلة التي قُتل فيها أكثر من نصف مليون سوري ونزح 13 مليون آخرين. وتُقدّر الأمم المتحدة بأن جهود إعادة الاعمار ستكلف أكثر من 300 مليار دولار. وعلاوة على ذلك، فإن حكومة الرئيس السوري بشار الأسد لا تمارس السيطرة على كافة أراضيها. ولا تزال جيوب العنف السياسي والعصابات موجودة. وتعرض الاقتصاد السوري للدمار. وإن ما يزيد الأمور تعقيداً أكثر، هو قيام روسيا وإيران وتركيا، الأطراف الخارجية الثلاثة المهيمنة في سوريا، بدعم مختلف أطراف النزاع والتنافس على السلطة والهيبة السياسية، بدلاً من التعاون للمساعدة في تحقيق الاستقرار والأمن للسوريين.

ومع تفشي فايروس كورونا في جميع أنحاء العالم، تواجه سوريا الآن كارثة إنسانية مزدوجة. ورداً على ذلك، حاول نظام الأسد، كما هو الحال مع الديكتاتوريات الأخرى، تقليل عدد السوريين المصابين إلى الحد الأدنى وذلك كي يبدو النظام قوياً وبأنه مُسيطر على البلاد. كما قام النظام بإغلاق الحدود، وقيد حرية الحركة وأغلق المدارس والمطاعم للحد من انتشار الفايروس.

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فقد أصيب 25 سورياً وتوفي اثنان اعتباراً من 12 نيسان / أبريل 2020. وقد يكون العدد الفعلي أعلى بكثير مما هو مُعلن. وكما رأينا في الدول الأخرى، فإن احتمالية انتشار الفايروس كبيرة وذلك لأنه ينتشر بسرعة وسهولة بين الناس.

وينتشر فايروس كورونا من خلال الاتصال الوثيق، وهناك حاجة لوجود خطة أكثر شمولاً لحماية ملايين النازحين واللاجئين الذين يعيشون في أماكن متقاربة وفي ظروف معيشية غير صحية. وعلى سبيل المثال، كيف يمكن للسوريين ممارسة التباعد الاجتماعي والنظافة العامة بشكل صحيح في مخيمات النازحين في إدلب؟ إن تلك القضية هي مصدر قلق كبير ليس فقط لسوريا، ولكن لجميع الدول المجاورة، وهي لا تميّز بين دين أو جنسية أو طائفة أو قبيلة.

وإن النظام السوري والروس والإيرانيين والأتراك ليسوا مُجهزين بشكل جيد لمواجهة هذا التهديد وحدهم. هناك حاجة إلى الدعم الدولي على الفور وهناك حاجة إلى خطة عمل شاملة للمساعدة في منع سوريا من الانزلاق مرة أخرى إلى كارثة إنسانية أخرى. نحن نأمل بأن تكون هناك إرادة للعمل قبل فوات الأوان.

إن الآراء الواردة في هذا المقال هي آراء الكاتب ولا تمثل بالضرورة آراء وزارة الدفاع أو مركز نيسا أو أي من جهات الحكومة الأمريكية.